



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/136
S/23758
26 March 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



جمعية
عامة

مجلس الأمن
السنة السابعة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البند ٦٩ من القائمة الأولية*
استمرار تنفيذ إعلان تعزيز
الأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٢ ووجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بـأن أنقل إليكم طيه نسخة مادر عن
حكومة رومانيا ، في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٢ ، بشأن الحالة الراهنة في بعض مناطق من
جمهورية مولدوفا تقع على الضفة اليسرى لنهر نيسترو .

وسأكون ممتنًا لو تفضلتم بتعظيم هذه الرسالة ومرافقها بوصفهما وثيقة رسمية
من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٦٩ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس
الأمن .

(توقيع) فاليريو فلورين
القائم بالأعمال بالنيابة

• A/47/50 *

المرفق

بيان صادر في ١٦ دار/مارس ١٩٩٢ عن حكومة رومانيا

تعرب حكومة رومانيا عن قلقها البالغ إزاء التطورات المتواصلة في مناطق من جمهورية مولدوفا على الصفة اليسرى لشهر نيسان ، والتي أزعجت الرأي العام في هذا البلد إزعاجاً شديداً . وينصب قلقنا بمقدمة خاتمة على التمركز المستمر لقوات الكوزاك الروسية وتعزيزها . فقد عبرت تلك القواتإقليم أوكرانيا قادمة من أماكن بعيدة ، وهي مسلحة بكميات هائلة من الأسلحة الحديثة التي كانت قوات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة مزودة بها .

ويصعب على حكومة رومانيا أن تفهم كيف يمكن لعصابات من المرتزقة أن تحصل على مثل هذه الترسانات . وذلك يمكن تفسيره إما على أنه تأمر بين من يحتم عليهم واجبهم حراسة تلك الترسانات أو على أن المسألة تتعلق بعدم قدرتهم على حراستها على النحو الملائم . وكلا هذين الافتراضين يشيران إلى حالتين خطيرتين بنفس القدر ، نظراً لأنه في كلتا الحالتين يمكن أن يثور التساؤل الشديد حول الضمانات المتعلقة بالرقابة المفروضة على الأسلحة النووية .

كذلك يساورنا القلق بشأن الأنشطة التي تقوم بها هذه القوات الانفصالية في تلك المناطق ، وهي أنشطة مصحوبة بالعنف والعدوان ضد سلطات الدولة الشرعية ، وأيضاً ضد قسم كبير من السكان .

وقد ضاعف من اثر هذه التطورات القيام بحملة تضليلية صرف ، وهي حملة تتضمن ادعاءات ، موجهة نحو الرأي العام المحلي والدولي ، بأنه ستتواجد في تلك المناطق قوات عسكرية رومانية . ولا بد أن يؤشر هذا تأثيراً سيئاً على السلامة الإقليمية والنظام القانوني في جمهورية مولدوفا ، التي تعتبر دولة مستقلة وعضوًا في الأمم المتحدة وتشترك في عملية مؤتمر التعاون والامن في أوروبا . وفي حالة استمرار تلك التطورات ، سينشأ مركز من التوتر وعدم الاستقرار ، الامر الذي لن يزعزع جمهورية مولدوفا فحسب بل كذلك منطقة أكبـر كثيراً حولها .

وحكومة رومانيا تعتبر من الضروري أن تتخذ جميع الجهات السياسية التي يمكنها الإيمان في تحويل مجرى الأحداث في اتجاه سليم - وعلى رأسها حكومات جمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي وأوكرانيا ورومانيا - إجراءات عاجلة يكون من شأنها وقف العنف ونزع السلاح من عصابات المرتزقة . وينبغي كذلك تسوية جميع المسائل التي تثير قلق السكان في تلك المقاطعات/المناطق ، عن طريق المحادثات والمفاوضات ، إنطلاقاً من الفكرة القائلة بأنه يجب المحافظة على حرمة أراضي جمهورية مولدوفا وحماية جميع حقوق الإنسان . ولا بد أن تتخذ ، دون تأخير ، خطوات لتحقيق هذا الفرض لأن الوقاية أسهل من العلاج ، كما يعرف الجميع .

وترى حكومة رومانيا أن الطريقة التي ستُتبع لتخفييف حدة ذلك التوتر ستكون اختباراً لإرادة ، واستعداد ، الدول التي نشأت مؤخراً في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق فيما يتعلق بإدارة علاقاتها المتبادلة على أساس مبادئ القانون الدولي وما تعهدت به من التزامات بانضمامها إلى ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وعملاً بالمبادئ الواردة في هاتين الوثيقتين ، يقع على عاتق الدول واجب الامتناع عن تنظيم ، أو تشجيع تنظيم ، قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة ، ولا سيما عصابات مرتزقة ، بخطط لشن غزوات على أراضي دولة أخرى .

والحكومة تحيط علماً بالبلاغ الصادر عن وزيري خارجية رومانيا والاتحاد الروسي في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٣ والذي يناديان فيه جميع الأطراف المعنية بأن تتحلى بضبط النفس وتعمل على حل المشاكل بالاستناد إلى مبادئ القانون الدولي ووسائل مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا . والحكومة تأمل في أن يكون ل موقفها أثره الفعال وأن تهدأ الحالة في مقاطعات الضفة اليسرى لنهر نيسترو .

وحكومة رومانيا تعرب عن تضامنها مع ما اتخذته حكومة جمهورية مولدوفا من موقف ومن تدابير بفرض التوصل إلى حل سلمي للنزاع في مقاطعات الضفة اليسرى لنهر نيسترو ، وتويد هذا الموقف وتلقي التدابير ، التي يتبغي أن تشمل إلقاء المدنيين للسلاح وانسحاب المرتزقة من أراضي جمهورية مولدوفا .

وبنفس الروح ، تدعو حكومة رومانيا حكومتي الاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى ممارسة كل نفوذ لها لوقف أعمال العنف والإرهاب التي تمارس ضد المدنيين في مقاطعات الضفة اليسرى لنهر نيسترو .

-٤-

وستواصل حكومة رومانيا القيام بمراقبة اتجاه الاحداث عن كثب ، مع بقائهما على اتصال مستمر مع حكومة جمهورية مولدوفا ، وهي مصممة بكل عزم على اتخاذ جميع الاجراءات السياسية المتاحة في سبيل الإسهام في إعادة الهدوء والنظام القانوني إلى مقاطعات الضفة اليسرى لنهر نيسترو .
